الماوية لا تستبدل ثوبها في الصين

رفضت الصين الشعبية اقتراحا جديدا قدمه مجلس السوفييت الاعلى لإعادة العلاقات السوفياتية الصينية الى مجراها الطبيعي. وقد علق تينغ هيساو بينغ النائب الاول لرئيس الوزراء الصيني على ذلك بقوله "انهم يحاولون تسوية العلاقات مرة تلو المرة ونحن نرفض كل هذه المحاولات".

ولم يكتف تينغ هيساو بينغ باقواله هذه بل دعا اليابان ودول اوروبا الغربية والولايات المتحدة للتعاون معا لمقاومة ما اسماه "امتداد النفوذ السوفياتي". واستمرارا لهذه السياسة المعادية للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والمتعاونة مع الدول الامبريالية فقد اتخذ مجلس النواب الصيني في جلسته الاخيرة قرارا اطلق عليه "الهجوم الدبلوماسي في قارة اسيا". ويهدف هذا القرار الى محاصرة النفوذ السوفياتي - حسب رأي رئيس وزراء الصين هواكو فينغ في هذه القارة. وقد قام مبعوثون صينيون بما فيهم النائب الاول لرئيس الوزراء هيساو بينغ - مهندس هذه السياسة - ونائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية لي همسين نين بجولات زاروا خلالها كل من الهند، الفلبين، تايلاند، ماليزيا، بورما، نيبال وبنغلادش، كما زاروا دولاً اخرى لا تربطها بالصين علاقات ديبلوماسية مثل اندونيسيا وسنغافورة. ومما يلفت نظر المراقبين انه قد حدثت في بعض هذه الدول في الاونة الاخيرة تغييرات داخلية زادت من سيطرة قوى اليمين على الحكم فيها، كما حدث في كل من الهند وبنغلادش، هذا في الوقت الذي تعاني فيه القوى الديموقراطية والجماهير الشعبية في باقي الدول الاخرى من عمليات قمع واضطهاد وحشية، كما هو حاصل في تايلاند واندونيسيا والفلبين.

ويشير المراقبون بأن القيادة الصينية الحالية بعد وفاة ماوتسي تونغ واقصاء "جماعة الأربعة من سدة الحكم، قد قامت بعدد من التطهيرات والتغييرات السياسية بما يتلاءم مع نهجها العام.

ولا تختلف القيادة الصينية الحالية عن سابقاتها من القيادات ان كان ذلك من حيث التوجه العام او السياسة الخارجية، حيث ظل العداء للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى حجر الزاوية لهذه السياسة. وليس ادل على لا مبدأية هذه السياسة مواقف القيادة الصينية المؤيدة والداعمة لنظام الحكم الفاشي في تشيلي وانظمة الحكم الرجعية في مصر والسودان والصومال...الخ. وموقفها المعادي من الدعم السوفياتي لحركات التحرر الوطني كما حدث في انغولا واثيوبيا وغيرها.

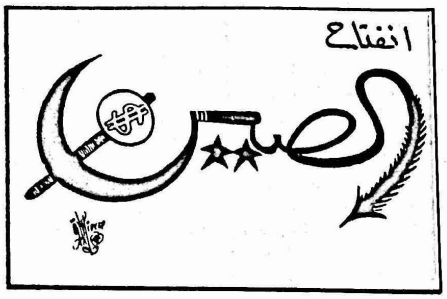

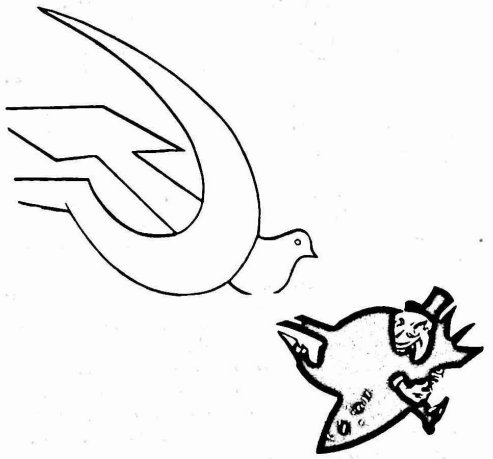

اتساع وتصاعد الحملة الشعبية ضد انتاج قنبلة النيترون

ناشد مؤتمر امستردام الدولي لتحريم السلاح النووي شعوب وحكومات جميع البلدان للعمل على حظر الاسلحة النيترونية.

وسيكون موضوع انتاج قنبلة النيترون على راس جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في جلستها الخاصة حول نزع السلاح في شهر ايار القادم، وذلك بناء على اقتراح من الاتحاد السوفياتي. ومن جهة اخرى فقد وقع ٤٥٠ مليون انسان على عريضة لمجلس السلام العالمي للاحتجاج على انتاج هذه القنبلة. ويعتبر هذا السلاح المشع اخر ما توصلت اليه الة الانتاج الحربي الامبريالية فهو سلاح يبيد الانسان ولا يؤثر بالممتلكات والبيوت. وتصر الولايات المتحدة ودوائر حلف الاطلسي على انتاج هذا السلاح الفتاك على الرغم من تفجر موجات الاحتجاج والمعارضة الشعبية ضد انتاجه، فقد اصدر مجلس السلام العالمي كراسا من ٧٧ صفحة يحذر فيه من اساءة قنبلة النيترون ويبين خطورتها على السلام العالمي والتعايش "سلمي بين الشعوب. كما [illegible] القوى التقدمية والديمو[illegible] والمحبة للسلام مسيرات [illegible] تاج والمعارضة لقرار الو[illegible] لمتحدة بهذا الشان و[illegible] اجبرت المعارضة الشعبية الحكومة الهولاندية التراجع عن قرارها بالموافقة على انتاج قنبلة النيترون فقد اتخذ البرلمان الهولندي قرارا ضد انتاجها. اما في فرنسا فقد ادت حملة المعارضة لهذا السلاح بالرئيس الفرنسي ديستان ان يعلن ان فرنسا ليست معنية بانتاج هذه القنبلة. ومن جهة اخرى فقد اعلن جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا عن رفضه الشديد لحملات الاحتجاج هذه، ولكنه لم يجرؤ على الاعلان عن موقف حكومته النهائي في هذا الموضوع. اما هيلموت شميدت فقد

اعلن ان حكومته مستعدة للتفاوض حول هذا الموضوع. ومع اتساع وتصاعد حملة القوى التقدمية والديموقراطية ضد انتاج قنبلة النيترون تلجأ الولايات المتحدة اكثر فأكثر الى السرية لانتاج هذا السلاح، ولقد اقترح احد الديبلوماسيين الغربيين استعمال اسم اخر غير اسم قنبلة النيترون للخلاص من هذا "الحصار".

من اجل تكريس الانضال للقضاء على التمييز العنصري

صادف يوم ٢١ آذار الماضي، بداية المعام العالمي للانضال ضد التمييز العنصري ومن أجل القضاء عليه، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أعلن عن هذا اليوم، تكريماً للضحايا المشتركين في المظاهرات السلمية في جنوب افريقيا في ٢١ آذار، حيث أطلق البوليس العنصري النار على المتظاهرين الأعارقة في ٢١ آذار ١٩٦٠، فسقط تسعة وستون افريقياً وجرح مئة وستة وثمانون آخرون، وقد دعا رئيس لجنة مكافحة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير حازمة للقضاء على التمييز العنصري، ومن جهة أخرى، طالبت صحيفة البرافدا، الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي باطلاق سراح المعتقلين في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا.

ويعتبر تصعيد النضال العالمي، من أجل القضاء على التمييز العنصري من أهم المهام المطروحة أمام حركة التحرر العالمية.

فالأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا تستخدم أقسى الاساليب الوحشية والقمعية ضد المواطنين الاعارقة من أجل الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة، بأساليب وحشية لا تمت للانسانية بصلة.

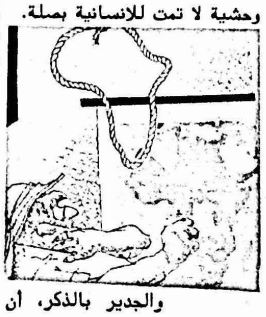

والجدير بالذكر، أن ميزانية جنوب افريقيا العنصرية تبلغ ثلاثة مليارات دولار، تدفع منها الولايات المتحدة، ٢٫٣ مليار دولار، وبالمقابل يقف الاتحاد السوفييتي وكوبا، وبقية المنظومة الاشتراكية، بكل طاقاتها وامكاناتها الى جانب حركات التحرر الافريقية الوطنية.

الاحتكارات الفرنسية ادلت بصوتها ايضا

فرنسا - تشير الارقام الواردة من صناديق الاقتراع الفرنسية، بأن احزاب الحكومة قد حصلت على زيادة تقدر بمليون صوت عما كان متوقعا. وتفيد المصادر العليمة ان معظم هذه الاصوات قد جاءت من فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة المعروفة بتأييدها للحزب الاشتراكي وبعدائها للحزب الشيوعي، حيث فضلت هذه الفئات دعم مرشحي الحكومة في الدوائر الانتخابية التي يرشح فيها مرشحون شيوعيون بدل الاشتراكيين.

وكشفت الانباء الواردة من هناك ايضا عن دور الشركات الاحتكارية في التأثير على نتائج الانتخابات حيث يشير المراقبون في هذا المجال انه قد تم ايجاد اكثر من ٦٠ الف وظيفة جديدة بشكل فجائي للتغطية على مشكلة البطالة المستفحلة اما في سوق التعامل بالعملات فقد سجل الفرنك ارتفاعا بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى وخاصة الدولار بنسبة ٥ بالمئة ولقد استغل برنامج التحالف اليساري ولا سيما في مجال التأميمات لايهام هذه الفئات ان التأميم سيشمل كل ممتلكاتها بما فيها السيارة والبيت ..الخ.

و يستنتج هؤلاء المراقبون بأن تفكك الحزب الاشتراكي وعدم الانسجام القائم بين انصاره ومؤيديه كانت من العوامل التي ادت الى نجاح الاحزاب اليمينية في الانتخابات.

أبعاد الأزمة الايطالية الراهنة

ايطاليا - تحاول القوى المعارضة لمشاركة الشيوعيين الايطاليين مع الحزب المسيحي الديموقراطي في الحكم استغلال حادث خطف السيد آلدومورو زعيم المسيحيين الديمقراطيين لتخريب هذا الاتفاق. ومن المعروف ان الولايات المتحدة الاميركية والفاتيكان والجناح اليميني المحافظ داخل الحزب المسيحي الديموقراطي والحزب الليبرالي وبعض الجماعات اليسارية المتطرفة قد عارضوا هذا الاتفاق بشدة. وينص هذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد اطول ازمة وزارية في تاريخ ايطاليا على اشراك الشيوعيين في تقرير امور البلاد على اساس برنامج عمل يشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال لجنة اشراف مشتركة ولقد حالت الضغوط الخارجية وتعنت المحافظين داخل الحزب المسيحي الديموقراطي دون منح الشيوعيين مقاعد وزارية . وقد نص هذا الاتفاق ايضا على تقليص العجز في الميزان التجاري من ٤٠ بليون دولار الى ٢٨ بليون دولار وزيادة معدل النمو الى ٤ بالمئة (بدل من ٢ بالمئة الان) وايجاد وظائف لاكثر من ١٫٧ مليون عامل عاطل عن العمل. ويشير المراقبون بأن توقيت عملية الاختطاف سيعطي الأحزاب الاخرى المشاركة في الاتفاق الحجة للهروب من التزاماتها او على الاقل المماطلة في تنفيذها، وقد ظهرت بوادر ذلك بالمطالبة بتشريع المزيد من قوانين الطوارىء وتوسيع صلاحيات اجهزة البوليس والامن بدعوى مقاومة تصاعد عمليات الاختطاف والارهاب، ومن المعروف ان رفض هذه الاحزاب وخاصة الحزب المسيحي الديموقراطي الاستجابة لطلب الحزب الشيوعي الحد من سيطرة اجهزة الامن والشرطة عن طريق تشكيل نقابة تضم افراد الشرطة وتكون تابعة للاتحاد العام للنقابات العمال، كان من بين نقاط الخلاف الرئيسية مع الحزب الشيوعي الايطالي.

انريكو بيرلنغوير السكرتير العام للحزب الشيوعي الايطالي.